

اعتماد ابن هشام على أشعار غير معروفة للاستشهاد النحوي

Reliance Ibn-e-Hisham on the Unknown Poetry for The Basis to Nahwu

Dr. Matloob Ahmad

Department of Islamic Studies, The University of Faisalabad.

Email: dr.matloobahmad906@gmail.com

Dr. Mufti Muhammad Saleem

Research Officer, Department of Arabic, G.C. University, Faisalabad.

Email: drnaqshbandi@gcuf.edu.pk

Mubashar Hasnain

(Corresponding Author) Department of Islamic Studies, The University of Faisalabad.

Email: ranamubasharhusnain789@gmail.com

Received on: 02-10-2024

Accepted on: 05-11-2024

Abstract

This paper discusses "Reliance Ibn-e-Hisham on the unknown poetry for the basis to Nahwu" As it is well known that poetry is the foundation of nahwu experts in concluding the law, so that one of the foundations of this nahwu is found in many of their works. Although nahwu experts agree that poetry is one of the agreed upon foundations, they still limit the time and place, so they are reluctant to use except for poetry that comes from certain qabilah and in the istisyhaad era, namely the period between the pre-Islamic era to the beginning of the Abbasid dynasty. As for the period after that, they call their poets muwalladiin or muhdatsiin whose poems cannot be used as a basis. If the use of muwalladin's poems is prohibited, then of course, poems whose speakers are not known are more prohibited because they may come from people whose eloquence is not trusted. And this paper aims to reveal the extent to which nahwu experts obey these rules. And we take Ibn-e-Hisham Al-Anshary as an example in two of his books: syarhu qathri al-nadaa wa balli al-shadaa and syarhu syudzuuru al-dzhahab. And by using the descriptive analysis method, we find that Ibn Hisham in several places in these two books uses muwalladiin poetry and poetry whose speakers are not known as the basis for determining the law of nahwu.

Keywords: Poetry; Nahwu Experts; Istisyhaad; Ushuul al-Nahwi.

تعريف ابن هشام الأنصاري:

هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام جمال الدين أبو محمد النحوي الفاضل المشهور، ولد في ذي القعدة سنة ٣٠٤ هـ، وذكر صاحب الدرر الكامنة أن ابن هشام لزم عددا من فحول عصره وتلقى العلم على أيدي علماء زمانه وتعلم منهم، ومنهم: ابن السراج، وأبو حيان، والتاج التبريزي، والتاج الفاكهياني، وغيرهم.¹

وقد طارت شهرة ابن هشام الأنصاري في العربية فأقبل عليه الطلاب من كل فج يفيدون من علمه ومباحثه النحوية الدقيقة واستنباطاته الرائعة، فهو من أئمة النحو العربي الذي فاق أقرانه وشيوخه، وشأى من تقدمه، وأعيان يأتي بعده، الذي لا يشق غباره في سعة الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل، الصاحل الورع.

ثناء العلماء عليه:

وقال عنه ابن خلدون:

”مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه.“²

وكان منهج ابن هشام في النحو هو منهج المذهب البغدادي، فهو يوازن بين آراء البصريين والكوفيين ومن تلاهما من النحاة في أقطار العالم العربي، فاختار منها ما يتمشى مع مقاييسه مما يظهر قدرته الفائقة في التوجيه والتعليل والتخريج، وقد يقدم أياً جديداً لم يسبق إليه. ولابن هشام الأنصاري مؤلفات كثيرة كلها نافع مفيد، ومن أبرزها:

1. الإعراب عن قواعد الإعراب، طبع في الآستانة وفي مصر، وشرحه الشيخ خالد الأزهرى.
2. الألغاز، وهو كتاب في مسائل نحوية صنّفه الخزانة السلطان الملك الكامل، طبع في مصر.
3. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، طبع مراراً.
4. الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية، وهو شرح شواهد كتاب اللمع لابن جني.
5. رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة: ذكره السيوطي، وذكر أنه يقع في أربعة مجلدات.
6. شذور الذهب في معرفة كلام العرب، وألف أيضاً شرحه.
7. قطر الندى وبل الصدى، وألف أيضاً شرحه، وهو موضوع بحثنا.
8. فوح الشذاف في مسألة كذا، وهو شرح لكتاب "الشذاف في مسألة كذا" تصنيف أبي حيان.
9. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، وعليه شروح كثيرة طبع منها عدد وافر.
10. مختصر الانتصاف من الكشاف، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزمخشري في تفسير الكشاف، واسم كتاب ابن المنير الانتصاف من الكشاف.
11. موقد الأذهان وموقظ الوسنان، تعرض فيه لكثير من مشكلات النحو.

وتوفي رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة - وقيل: ليلة الخميس - الخمس من ذي القعدة، سنة إحدى وستين وسبع مائة (٧٦١) من الهجرة، وذكر حاجي خليفة أنه توفي سنة اثنتين وستين وسبع مائة (٧٦٢) من الهجرة. إن القواعد النحوية مبنية على أدلة تعرف بمصطلح أصول النحو، وهي نوعان: سماعية وغير سماعية. أما الأصول السماعية فهي ما ثبتت في كلام من يوثق بفصاحته، فدخل فيها القرآن الكريم وقراءاته المختلفة، وحديث النبي ﷺ وكلام العرب سواء كان شعراً أم نثراً في فترة زمنية محدودة التي سماها النحاة بعصر الاستشهاد. ويمتاز هذا العصر ببراءة نصوصها من الخطأ، وبعدها عن اللحن، وخلوصها من شوائب العجمة نتيجة قلة تعامل العرب آنذاك بمن سواهم من الأعاجم. أما الأصول غير السماعية فجدده مثل ما وجدناه في أصول الفقه كالقياس والإجماع واستصحاب الحال، ولكن لا تطول الكلام في هذا النوع من الأصول النحوية.

قلنا إن أصول النحو السماعية ثلاثة، إلا أن أصولاً واحداً منها مختلف في جواز الاستشهاد به في المسائل النحوية

وهو الحديث النبوي، ويرجع السبب في ذلك إلى جواز رواية الحديث بالمعنى دون اللفظ، فاختار بعض النحاة وعلى رأسهم أبو حيان الأندلسي منع الاستشهاد به، وعلّة هذا المنع هو أن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب، فاعتقد هؤلاء النحاة عدم إتقانهم في العربية ووقوع غير الفصيح من لسان العرب في كلامهم ورواياتهم، فأبوا أن يجعلوا الحديث شاهداً في إثبات الأحكام النحوية.³

وأما الأصلان الآخران - وهما القرآن الكريم وكلام العرب - فقد اتفق النحاة على حجيتهما. وعلى الرغم من اتفاق النحاة على أن القرآن الكريم وقراءاته هو أفصح نصوص اللغة على الإطلاق ويجوز الاستشهاد به إلا أننا نجد بعضهم ينتقدون بعض قراءات القرآن وخاصة إذا خالف قواعدهم النحوية، وإن اختلف هذا الانتقاد بين العنف والرفق أو الكثرة والقلّة. فالنحاة وخاصة البصريون إذا وجدوا القراءات التي اصطدمت بقواعدهم فأحدى ثلاث: منهم من يؤلّها ويخرجها، ومنهم من يضعفها وقام بالظعن عليها وعلى قارئها، ومنهم من يغفلها.⁴

فالطريقة السليمة التي يجب على النحاة السير عليها هي عدم تفضيل القواعد النحوية على القراءات القرآنية، وألا يرد القراءات القرآنية متى صح سندها، فمن المفروض أن تصحح القواعد وإعادة النظر فيها إذا خالفت منها القراءات لا العكس، لأن القرآن الكريم وقراءاته المتعددة نص صحيح ثابت لا يشبهه في قوته نص آخر. فإنه لا ينبغي أن يقاس القرآن على شيء بل الواجب أن يقاس عليه غيره.

والأصل الثاني المتفق عليه بعد القرآن الكريم وقراءاته كلام العرب، وهو مصدر من مصادر المادة اللغوية المسموعة أيضاً. ويقصد بكلام العرب ما أخذ عنهم من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده، إلى أن فسدت الألسنة وشيوع اللحن. فكلام العرب نوعان:

أ- الشعر: وهو الكلام المنظم الموزون المقفى الذي يخضع لقواعد معروفة عند أهلها.

ب- النثر: وهو الكلام المنثور - غير الموزون - فلا يرتبط بالقافية ولا يخضع لقواعد النظم.

وقد بحث اللغويون عن أخذت منهم اللغة مكاناً وزماناً وشدداً في ذلك، فعينوا القبائل التي يجوز أخذ اللغة منهم والفترة الزمنية التي قيلت فيها مرويات لغوية، وذلك لأن قضية الاستشهاد عند اللغويين والنحويين تركز على فكرة "السليقة اللغوية" التي كانت وراء تحديدهم للنصوص التي تناولوها بالدرس وبنوا عليها القواعد. وضابط هذه الفكرة أن النشاط اللغوي مرده ليس إلى الدربة والتعليم وإنما إلى الطابع والحس والعادة، فسلامة اللغة صفة يتميز بها العرب الخالص الذين لم يخالطوا سواهم من الأمم والشعوب الأخرى ولم يتصلوا بهم بشكل مكثف. ولذا اعتمد هؤلاء على كلام القبائل في قلب جزيرة العرب، لأن درجة فصاحة القبائل في اعتقادهم تتفاوت حسب قربها أو بعدها من الأمم الأخرى.

وقد بين السيوطي في الاقتراح أن قريشا كان أجود العرب، وكانت لهجتهم أسهل اللهجات على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وإبانة عما في النفس. ثم ذكر قبائل العرب الأخرى التي نقلت عنها اللغة العربية أيضاً وهي:

قيس، وتميم، وأسد، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين. وعلى هذه القبائل السبعة اعتمد النحاة في إثبات الأحكام النحوية. أما غيرها من القبائل الأخرى كلخم وجذام وقضاة فقد أمسكوا عن الأخذ عنهم. والسبب الرئيسي في رفض أخذ اللغة عن هذه القبائل - كما ذكره السيوطي - هو عدم سلامة لغتها لاتصال هذه القبائل بلغات أخرى نتيجة للموقع الجغرافي

الذي تعيش فيه.⁵

ولا يكفني اللغويون والنحويون بتعيين القبائل التي يجوز أخذ اللغة عنها، بل حدوداً أيضاً الفترة الزمانية التي من خلالها أخذ كلام العرب لبناء قواعدهم، وتختلف مدتها بين الشعر والنثر. فالزمان الذي حدوده لأخذ اللغة من المرويات النثرية مدته ثلاثة قرون؛ قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعده، ولا فرق بين ما أخذت من أهل الحواضر وما أخذت من أعراب البادية. فكل ما سجل خلال هذه الفترة مقطوع بحجيتها في الدراسات اللغوية عامة والدراسة النحوية خاصة. وأما ما سجله الرواة بعد هذه الفترة حتى أوائل القرن الرابع الهجري فحجة إذا كانت تلك المرويات منقولة من أعراب البادية ويجوز الاستشهاد بها في الدراسات اللغوية على جميع مستوياتها. وأما ما نقلت من أهل الحضرة فليس بحجة إلا في البحث الفني كالبلاغة والدراسات الأدبية. وسمى الباحثون هذه المرحلة بمرحلة التوليد، وإنتاجها بكلام المولدين.

وإذا كانت المرويات النثرية المعتبرة وعليها تبنى القواعد ما قبلت خلال ثلاثة أو أربعة قرون، فإن الفترة الزمانية التي حددها اللغويون والنحويون للمرويات الشعرية أطول من ذلك، وهي قسمان أيضاً:

القسم الأول: المرحلة الزمنية التي تمتد من عصر ما قبل الإسلام إلى أوائل الدولة العباسية. والباحثون في اللغة كانوا يقسمون شعراء هذه المرحلة إلى ثلاثة أقسام: شعراء جاهلين وهم الذين لم يدر كوا الإسلام، ومخضرمين الذين نشأوا في الجاهلية وعاشوا في الإسلام، وإسلاميين الذين لم يتصلوا بالجاهلية. وأشعار التي قبلت خلال هذه المرحلة تتمتع بالأصالة اللغوية أي أنها تمثل اللغة العربية تمثيلاً دقيقاً دون تأثر بمؤثرات خارجية، فيجوز الاستشهاد بها مطلقاً.

القسم الثاني: المرحلة الزمنية التي تمتد بعد منتصف القرن الثاني الهجري، وتختلف تسمية علماء اللغة والأدب للشعراء الذين يعيشون خلال هذه المرحلة، منهم من يسمونهم مولدين، ومنهم من أطلق عليهم اسم محدثين. وفي الاستشهاد بشعر الشعراء في هذه المرحلة اختلاف طويل، وقد ذكر السيوطي هذا الاختلاف كما ذكره البغدادي ورفضه، وانتهى إلى عدم استشهاد معظم النحاة بشعر منسوب إلى طبقة المحدثين، التي تبدأ ببشار بن برد.⁶

منهج البحث:

يستفيد هذا البحث من المنهج الوصفي التحليلي، فنقوم أولاً بجمع البيانات الأولية والثانوية عن طريق قراءة الكتب والمقالات العلمية التي تتعلق بموضوع البحث. أما البيانات الأولية فمأخوذة من كتاب "شرح قطر الندى وبل الصدى" وكتاب "شرح شذور الذهب" لابن هشام الأنصاري، وأما البيانات الثانوية فاستقيناه من الكتب والمقالات العلمية ذات صلة بأصول النحو والشعر العربي ككتاب "أصول النحو العربي" للدكتور محمود أحمد نحلة وكتاب "أصول التفكير النحوي" للدكتور علي أبو المكارم، ثم باستناد إلى أقوال المتخصصين في هذا المجال نحلل تلك البيانات تحليلاً علمياً حتى نصل إلى النتيجة المرجوة.

حجية الشعر العربي في إثبات الأحكام النحوية:

الشعر وهو إنتاج أدبي عربي، ومنذ قرون عديدة من السنين يستعمل لفظ الشعر ويراد به الكلام الموزون المقفى، وهذا الكلام أصلاً هو النظم، فقد ورد في لسان العرب لابن منظور: والشعر: منظوم القول، غلب عليه لشرفه بالوزن

والقافية، وإن كان كل علم شعرا من حيث غلب الفقه على علم الشرع، والعود على المنديل، والنجم على الثريا، ومثل ذلك كثير، وربما سمو البيت الواحد شعرا.⁷

وكتبنا في مطلع هذا البحث أن كلام العرب - ومنه الشعر - أصل من الأصول النحوية السماعية المتفقه عليها في إثبات الأحكام اللغوية والنحوية بجانب القرآن الكريم وقراءاته المتنوعة. وقد وصلت إلينا عدة الروايات التي تدل على حرص اللغويين على مشافهة الأعراب وأخذ اللغة عنهم مباشرة نظراً لأهمية كلام العرب في الاستدلال وخاصة الشعر. وكان الشعر منبعاً استقى منه النحاة معظم شواهدهم على الرغم من اختلاف أركانهم وأزمانهم ومذاهبهم، ولذا وجدنا مؤلفاتهم مليئة بهذا النوع من الأدلة النحوية قبل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وقليل من الأمثال والحكم.⁸

والاستشهاد بمرويات شعرية أفشى وأشيع كثيراً من كلام منشور، و سبب ذلك يرجع إلى أن الشعر العربي يمثل الطبقة العليا من كلام العرب، بالإضافة إلى شيوع حفظ الشعر لإيقاعاته ولكونه أضبط، لأن الضبط يعتبر عنصراً من عناصر تلك الإيقاعات. وحاول الدكتور إبراهيم أنيس التماس العذر للغويين في اعتمادهم على الشعر أكثر من اعتمادهم على النثر في إثبات الأحكام اللغوية فرأى أن رواية الشعر أدق، وذكره أيسر، واحتمال التغيير والتبديل فيه أقل.⁹

وعلى الرغم من قوة حجية الشعر وكونه ركناً أساسياً من أركان السماع إلا أن هناك قضيتين مهمتين كثر الاختلاف حولهما في إثبات الأحكام اللغوية والنحوية نظرية وتطبيقاً وهما: الضرورات الشعرية والاستشهاد بأشعار المولدين ومرويات شعرية لا يعرف قائلوها أي غير منسوبة، وإليك تفصيلهما: الاستشهاد بمرويات شعرية غير منسوبة:

قبل الذكر عن الموضوع نذكر هنا أنه قد قسم المؤرخون الشعراء إلى أربع طبقات:

أ- طبقة الجاهلين: ويقصد بالجاهلين هم الذين عاشوا في الجاهلية أي قبل مجيء الإسلام ولم يدركوه كأصحاب المعلقات السبعة.

ب- طبقة المخضرمين: وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام كليد وحسان بن ثابت.

ت- طبقة الإسلاميين: وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام ولم يعيشوا في الجاهلية كجرير وفرزدق.

ث- طبقة المولدين أو المحدثين: وهم الذين جاؤوا بعد طبقة الإسلاميين أي من عاشوا بعد منتصف القرن الثاني الهجري كبشار بن برد، وأبي نواس. وقد عدّ بعض المؤرخين طبقة المحدثين طبقة مستقلة جاءت بعد طبقة المولدين، ومن شعراء هذه الطبقة أبو تمام والمنتبي.

واللغويون أجمعوا على جواز الاستشهاد بأشعار الطبقتين الأولين ولا خلاف في ذلك، وأما الطبقة الثالثة فالصواب جواز الاستشهاد بشعر شعراءها أيضاً وإن ورد عن البغدادي أن أبا عمرو بن العلاء وعبدالله بن أبي إسحاق وغيرهما يلحنون بعض شعراء هذه الطبقة كالفرزدق والكميت وذي الرمة وأمثالهم ويعدونهم من مولدين لا يُستشهد بكلامهم.¹⁰

وأما شعراء طبقة المولدين أو المحدثين فقد حكى السيوطي في الاقتراح إجماع أئمة اللغة على عدم جواز الاستشهاد بشعر هؤلاء إلا أن في الكشف نجد ما يقتضي تخصيص ذلك حيث استشهد الزمخشري صاحب الكشف في مسألة بقول حبيب بن أوس المعروف بأبي تمام وهو كما ذكر من الشعراء المحدثين.¹¹

والمسألة التي استشهد فيها الزمخشري بشعر أبي تمام هي استخدام فعل (أظلم) متعديا، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: "يكاد البرق يخيطف أبصارهم كلما أضاء لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا"

فرأى الزمخشري أن فعل (أظلم) يحتل أن يكون غير متعد وهو الظاهر، وأن يكون متعديا عن (ظلم الليل) ثم استشهد بشاهدين: قراءة يزيد بن قطيب (أظلم) بصيغة فعل مبنى للمجهول أو ما لم يسم فاعله، وقول أبي تمام:

هما أظلما حالي ثمّت أجليا ظلاميهما عن وجه أمر دأشيب

وإن اعترف الزمخشري بكون أبي تمام شاعرا محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة، إلا أنه دافع عنه بقوله: "فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه.¹² وأكد الدكتور علي أبو المكارم أن معظم النحاة لا يحتجون بشعر منسوب إلى هذه الطبقة بل لا نجد من مصادر نحوية - وخاصة قبل القرن الرابع الهجري - أية شواهد لواحد من شعر هؤلاء. وما روي أن سيبويه والأخفش احتجا بشعر رأس المحدثين بشار بن برد لا يعني أنهما شذا عن هذا الموقف، فسيبويه كان يأخذ على بشار بعض المآخذ اللغوية ويرفض الاحتجاج بشعره دحتى هجاه بشار بقصيدة يقول فيه:

أسيوه ابن الفارسية ما الذي تحدثت في شتمي وما كنت تنبذ
أظلت تغني سادرا بمسائتي وأمك بالمصريين تعطي وتأخذ

ودفعا لشر بشار اضطر سيبويه إلى الاحتجاج ببعض شعره. ويقف الأخفش موقفا شبيها بموقف سيبويه حيث أخذ على بشار بعض أبياته.¹³

قد تبين لنا موقف اللغويين والنحاة من حجية كلام العرب وخاصة الشعر في المسائل اللغوية والنحوية، وخاصة الكلام أنهم كانوا يميزون الاستشهاد بأبيات قالها الجاهلون والمخضرون بلا خلاف وكذلك أبيات الإسلاميين على الصواب. وأما ما قالها شعراء طبقة المولدين أو المحدثين فهناك شبه إجماع على عدم جواز أخذ اللغة منه وإن ورد أن الزمخشري استشهد ببيت أبي تمام. ومن التنبيه أن هناك قسم كبير من مرويات شعرية تختلف الرواة في نسبتها إلى قائلها، وكان السبب في ذلك يرجع إلى أن نسبة الأبيات إلى أصحابها جاءت متأخرا عن الجهود الأولى في استقرار اللغة، فالوسائل الحاسمة بين أيدي اللغويين لتعيين نسبة الأبيات كانت مقتصرة فتعددت فيها الأقوال.¹⁴ فالمرويات الشعرية كانت على صورتين:

الصورة الأولى: الشعر المنسوب، وقد تكون النسبة للشاعر - وهي في الدرجة الأولى - كأن يقال "قال امرؤ القيس" أو "أنشد المتنبي"، أو للقبيلة فيقال "أنشدني بعض بني ربيعة" أو "قال رجل من بني سلول"، وينسب الشعر تارة للفن كأن يقال "كقول الحماس أو الغزلي"، وقد تكتفي النسبة بذكر الراوي أو من ينقل عنه من النحاة فيقال "أخبرنا محمد بن علي الزمكاني" أو يقال "روى الفراء قول الشاعر".

الصورة الثانية: الشعر غير المنسوب، وهو ما خلا من أية إشارة يعرف بها، كأن يقال "قال الشاعر" أو "وأنشد

الآخر".¹⁵

فالصورة الأولى وهي الأبيات المنسوبة يمكن وصفها بجواز الاستشهاد بها أو عدم الجواز حسب انتسابها إلى أية طبقة.

وأما الصورة الثانية فمن المفروض لا يجوز أخذ اللغة منها. فالنحاة كانوا لا يجيزون الاستشهاد بكلام المولدين ولا كلام من لا يوثق بفصاحته، ويترتب على ذلك عدم جواز الاستشهاد بكلام لا يعرف قائله سواء كان شعراً أو نثراً، خوفاً من أن يكون من كلام من لا يحتج بكلامه.¹⁶

ورأى بعض الدارسين اضطراب هذه القاعدة، لأن الشواهد الشعرية غير المنسوبة كانت موجودة في مصنفات النحاة، فلا تكاد تخلو صفحات كتبهم من عبارة: "لم أعثر على قائله"، أو "هو مجهول القائل"، أو "وهذا البيت مع شهرته وكثرة الاستشهاد به لم يعرف قائله"، وغير ذلك من العبارات. ففي كتاب سيبويه مثلاً نجد عدداً غير قليل من الأبيات غير المعروفة، فقد ذكر أبو جعفر النحاس أن فيه ألف وخمسون بيتاً، وخمسون من بينها لا يعرف قائلوها.¹⁷

استشهاد ابن هشام بأشعار والتي لا يعرف قائلوها:

اعتمد ابن هشام كثيراً على كلام العرب في بناء قواعد النحوية - كما فعل جميع النحاة - ومعظمه من الشعر، أما النثر الأدبي كالحكم والأمثال والخطب فلم نجده استشهد به إلا في مواضع قليلة، وربما السبب في ذلك يرجع إلى كثرة ورود الأشعار في الرواية إذا ما قارناها بالنثر، أو أنه اتبع منهج النحاة قبله الذين يستشهدون بالشعر أكثر من استشهادهم بالنثر. ومن أمثلة النثر الذي استشهد به: "من طابت سيره، حمدت سيرته"، وهي حكمة من حكم العرب التي تعني أن من كانت أموره الخاصة التي لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى طيبة حسنة، فإن الله سبحانه وتعالى يلهم الناس حبه فيحمدون سيره، وذكر المؤلف هذه الحكمة عند ما يتحدث عن جواز حذف الفاعل، وذلك لسببين: إما للجهل به، أو لغرض لفظي أو معنوي، فالأول نحو "سرق المتاع" و"روي عن رسول الله ﷺ" إذ لم يعلم السارق والراوي، والثاني كالنثر المذكور؛ فإنه لو قيل: "حمد الناس سيرته" اختلت السجعة.¹⁸

أما الأشعار فكان ابن هشام استشهد بها كثيراً كما هو الحال للقرآن الكريم، فنجد كتابه مليءً بهذين الأصلين. ومن خلال قراءة هذا الكتاب ظهر لنا أنه في معظم الأحيان لا ينسب الأشعار إلى قائلها، وإنما نعرفهم من المحقق (وهو الشيخ محي الدين عبد الحميد). والشعراء الذين أخذ منهم ابن هشام أشعارهم كان بعضهم من الطبقة الثلاثة الأولى (الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين) الذين اتفق النحاة على صحة الاستشهاد بأقوالهم. ومن أمثلة استشهاده بأشعار الجاهليين اعتماداً على كلام امرئ القيس:

قفانبك من ذكر حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل

ذكر الأنصاري هذا البيت وجعله مثلاً عند حديثه عن الجازم لفعل واحد، فيبين أنه لا تقدم لفظ الذي يدل على الطلب كأمر أو نهي أو استفهام ثم جاء بعده فعل مضارع قصد به الجزاء وهو مجرد من الفاء وقبله فعل أمر وهو قوله "قفا" وقصد الشاعر أن يجعل البكاء مسبباً عن الوقوف، ولذلك حذف حرف العلة في آخره وهو الياء لأنه في محل جزم جواب الأمر.¹⁹

واعتمد أيضاً على شعر عنتر بن شداد:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسحم

وجعل هذا البيت شاهداً (عند ما بين أحكام الحال ومنها أن لا يكون صاحبها نكرة محضة، والنكرة المحضة هي التي يكون معناها شائعاً بين أفراد مدلوله.²⁰

وأما من المخضرمين فقد استشهد ابن هشام بشعر أبي طالب:

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا

ذكر الأنصاري هذا البيت عند حديثه عن وقوع كل من الحال والتمييز مؤكداً غير مبين لهيئة ولا ذات، ولقد علمنا بأن الحال يأتي مبينا لهيئة، والتمييز لذات، ولكن في بعض الأحيان يأتي كل منهما للتأكيد، واستشهد بهذا البيت على صحة وقوع التمييز مؤكداً لا مبيناً للذات. والشاهد فيه: قوله: "دينا" ومن المعروف في الإعراب أنه تمييز، وهو مؤكد لما سبقه.²¹

واستشهد أيضاً بقول حسان بن ثابت:

إذن والله نرميهم بحرب يشيب الطفل من قبل المشيب

وذلك عند حديثه عن شروط إعمال (إذن) للنصب وهي ثلاثة: أن تكون مصدرة، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلاً، وأن يكون الفعل إما متصلاً أو منفصلاً بالقسم من بـ (لا) النافية، وجعل ابن هشام هذا البيت شاهداً للشروط الأخرى، و"نرميهم" منصوب بـ (إذن) لاتصال الفعل بالقسم.²²

وأما من الإسلاميين فقد استشهد ابن هشام بشعر جرير عطية يرثي فيه عمر بن عبد العزيز:

حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

ذلك عند حديثه عن المندوب وهو المنادى المتفجع عليه أو المتوجع منه، وهذا البيت شاهد على المنادى المتفجع عليه. والشاهد في هذا البيت: قوله "يا عمرا" فإنه يدل على أن المندوب متفجع عليه، وإنما تستعمل "الياء" هنا لأنه يأمن من الالتباس بالمنادى المحض، لأنه في مقام الرثاء، والرثاء إنما يكون بعد الموت.²³ وفي موضع آخر استشهد بقول الفرزدق:

على حالة لو أن في القوم خاتمة على جوده لظن بالماء حاتم

ذكر كتب الأنصاري هذا البيت عند شرحه لجواز تذكير لفظ "رجال" وتأنيثه.²⁴

ولا يقتصر استشهاد ابن هشام على بيت الشعراء من الطبقة الثلاثة الأولى، بل إنه استشهد أيضاً بشعر بعض المولدين كبيت أبي العتاهية:

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

ذكر هنا ابن هشام بعض صدر هذا البيت - "ليت الشباب يعود يوماً" - واستشهد به عند حديثه عن نواسخ المبتدأ والخبر التي تنصب الاسم وترفع الخبر وهو جملة "يعود" مع فاعله المستتر.²⁵ كما استشهد ببيت المتنبي عند حديثه عن المندوب - الذي تكلمنا عنه - ويجعله شاهداً على المنادى المتوجع منه، وهو قوله:

وحرأ قلباه ممن قلبه شيم ومن بجسمي وحالي عنده سقم

وانتقد الشيخ محي الدين عبد الحميد استشهاد ابن هشام بهذا البيت لأن المتنبّي كان من شعراء الدولة العباسية الذي توفي سنة ٣٥٤ الهجرية، وهو من لا يحتج بشعرهم في إثبات قواعد العربية ولا على بيان معاني مفرداتها، فأشار إلى أن المؤلف لو قصد التمثيل بهذا البيت فلا بأس به، ولكن لو قصد الاستشهاد فهو خارج مما يكاد يجمع عليه اللغويين والنحاة وهو عدم جواز الاستشهاد بأبيات المولدين أو المحدثين.²⁶

ولكن في موضع آخر وجدنا ابن هشام الأنصاري يخطئ المتنبّي في بيته:

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً، ولا المال باقياً

فتخطئ ابن هشام للشاعر يرجع إلى أنه أعمل (لا) عمل ليس) في الموضوعين وهما قوله: "فلا الحمد مكسوباً" و "ولا المال باقياً" فرفع بها الاسم وهو "الحمد" و "المال" ونصب الخبر وهو "مكسوباً" و "باقياً" وهذا مخالف للقاعدة لأن (لا) إنما يعمل عمل (ليس) بشرط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وفي هذا البيت كما رأينا جاء اسم (لا) معرفة.²⁷

وخطأ أيضاً أبو نواس في قوله:

كأن صغرى وكبرى من فقاقتها حصباء در على أرض من الذهب

والسبب في تخطئة هذا البيت هو أن كلمتي "صغرى" و "كبرى" من أفعال التفضيل، ومن أفعال التفضيل، ومن حق أفعال إذا كان مجرداً من (أل) والإضافة أن يكون مفرداً مذكراً مهماً يكن أمر الموصوف به.²⁸ واستشهد أيضاً بيت أبي تمام:

ثم انقضت تلك السنون وأهلها فكأنها وكأنهم أحلام

ذكر ابن هشام هذا البيت عند شرحه لما يلحق بجمع المذكر السالم، والشاهد في قوله "السنون" بكسر السين، وهو جمع (سنة).²⁹

ثم إن من قرأ كتاب شرح قطري الندى وبل الصدى سيجد أن ابن هشام لا يكتفي بأشعار منسوبة إلى قائلها بل يعتمد أيضاً على مرويات شعرية غير منسوبة أي التي لا يعرف قائلوها في إثبات الأحكام النحوية، ومثال ذلك قول الشاعر:

لأستهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر

استشهد ابن هشام بهذا البيت عند حديثه عن وجوب إضمار (أن) بعد (أو) التي بمعنى (إلى) أو (إلا) في نصب الفعل بعده. والشاهد فيه "أو أدرك" حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد (أو) لأنها في هذا البيت تأتي بمعنى (إلى) كما قال المؤلف.³⁰

وفي موضع آخر استشهد بقول الشاعر:

تعز فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقياً

جعل ابن هشام هذا البيت شاهداً على إعمال (لا) عمل (ليس). والشاهد فيه: "لا شيء باقياً" و "ولا وزر واقياً" حيث أعمل (لا) عمل (ليس) في الموضوعين، فرفع بها الاسم وهو قوله (شيء) و "وزر" ونصب بها الخبر وهو قوله "باقياً" و "واقياً".³¹

وفي شرحه لحالات وجوب نصب المستثنى ذكر ابن هشام خمس مسائل منها أن تكون الأداة (ما عدا) واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

تمل الندامي ما عداني فإنني بكل الذي يهوى نديمي مولى

وهذا البيت أيضاً من الأبيات التي لا يعرف قائلوها.³² فإن من قرأ كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى وكتاب شرح شذور الذهب سيجد أن فيهما كثيراً من الشواهد الشعرية التي لا يعرف قائلوها.

النتائج:

والتي نحصل عليه في هذا البحث هو أن الشعر هو عماد النحاة في إثبات الأحكام النحوية فلم نجد أي مؤلفات في النحو إلا واقتد اعتمد صاحبها على مرويات شعرية، ولكن هذا لا يعني أنهم كانوا يجيزون الاستشهاد بجميع ما جاء عن العرب مطلقاً، فوضعوا ضوابط لهذا النوع من الإنتاج الأدبي حتى يصلح أن يكون حجة في اللغة والنحو. ومن هذه الضوابط ألا يخرج الشعر من الحد الزمني أو ما يعرف بعصر الاستشهاد وهو ما امتدت من عصر ما قبل الإسلام حتى أوائل الدولة العباسية، وأما ما قيل بعده فيسمى شعرائهم بالمولدين أو المحدثين ولا يجوز الاستشهاد بأبياتهم. وإن كان الاستشهاد بأشعار المولدين أو المحدثين ممتنع فالاستشهاد بأشعار لا يعرف قائلوها أولى بهذا الامتناع لعله ممن لا يوثق بفصاحته.

وبعد مطالعتنا الكتب النحوية فسنبصر من كثرة أبيات المولدين والتي لا يعرف قائلوها فيها، وهذا مخالف لإجماع النحاة من عدم جواز الاستشهاد بأشعار هملاء لأنهم كانوا يعيشون بعد عصر الاستشهاد. وجعلنا ابن هشام الأنصاري - أحد كبار النحاة الذي عاش في منتصف القرن الثامن الهجري - أنموذجاً في كتابه شرح قطر الندى وبل الصدى وكتاب شرح شذور الذهب، فوجدناه يسير على ما سار عليه معظم النحاة من وضع أبيات المولدين في كتبهم وجعلوها شواهد على بعض الأحكام النحوية وبالرغم من استشهاد ابن هشام بأبيات بعض المولدين، فما وافقت القواعد فأخذ وما خالفها فرمى. وبعد قراءة مؤلفات ابن هشام فسيشاهد أنه لا يكتفي على الاستشهاد بأشعار المولدين بل اتخذ أشعاراً لا يعرف قائلوها حجة أيضاً في بناء القواعد النحوية في كثير من المواضع.

التوصيات:

إن ابن هشام الأنصاري في كتابه شرح قطر الندى وبل الصدى وكتاب شرح شذور الذهب استشهد في بعض مواضع بأشعار شعراء التي لا يعرف قائلوها. وخلال هذا البحث ظهر لنا أن نكتب على موضوعات أخرى وهي كما يلي:

i. أقسام الشعراء التي استشهد بشعرهم.

ii. استشهاد الصرفيين بالشعر.

iii. استشهاد أهل اللغة.

iv. استشهاد أصحاب علم المعاني بالشعر.

References

1. Ibn-e-Hajar Al-Asqalani, Al-Durar-ul-Kamna Fi Aayan Al-Miat Al-Samina, Daira Tul Ma'arif Al-Umania, Hyderabad Dakkan, Al-Taba Al-Sani, Vol. 2, P: 308.

2. Ibid, P:309
3. Saeed Al-Afghani, Fi Usool Al-Nahw, Al-Maktab Al-Islami, 1987, P: 47, 48.
4. Mahmood Ahmad Nahla, Usool Al-Nahw Al-Arabi, Dar-ul-Uloom Al-Arabia, 1987, Al-Taba Al-Awal, P: 43.
5. Jalal-u-Din Al-Siyuti, Al-Iqtirah Fi ilm Usool Al-Nahw, Dar-ul-Ma'rifa Al-Jani'ya, 2006, Al-Taba Al-Awal, P: 101-104.
6. Ali Abu Al-Makaram, Usool-u-Tafkeer Al-Nahwi, Dar-ul-Gharib, 2006, Al-Taba Al-Awal, P: 49-51.
7. Jamal-u-Din Ibn-e-Manzoor, Lisan-ul-Arab, Dara Al-Sadar, P:410.
8. Waleed Hamid Abdul Fattah Ali, Usool Al-Nahw Al-Sama'eya Fi Share Ibn-u-Nazim Ala Alfia Ibn-e-Malik, Jamia Afriqia Al-Aalmia, P: 2015.
9. Ibrahim Anees, Min Asrar-u-Lugha, Maktaba Al-Anglo Al-Misrya, Al-Taba Al-Salis, 1966, P:321.
10. Ahmad Usman Fuzail Hasn, Ara-u-Ulama Al-Lugha Haul-ul-Istishhad Biladab, Mujalla Jamia Al-Imam Al-Mahdi, 2014, P:14.
11. Jalal-u-Din Al-Siyuti, Al-Iqtirah Fi ilm Usool Al-Nahw, P: 144-145.
12. Abu-ul-Qasim Al-Zamakhshari, Tafseer Al-Kashaaf, Dar-ul-Ma'arifa, Al-Taba Al-Salis, 2009, Vol.5, P:144.
13. Ali Abu Al-Makaram, Usool-u-Tafkeer Al-Nahwi, P: 55-56.
14. Ahmad Usman Fuzail Hasn, Ara-u-Ulama Al-Lugha Haul-ul-Istishhad Biladab, P:17.
15. Afaf Hasnain, Fi Adilla Al-Nahw, Al-Maktaba Al-Akadimia, Al-Taba Al-Awal, 1996, P: 92.
16. Jalal-u-Din Al-Siyuti, Al-Iqtirah Fi ilm Usool Al-Nahw, P: 149.
17. Abu Jafar Al-Nahas, Sharah Abyat Sibawayh, Al-Taba Al-Awal, 1974, P:1.
18. Ibn-e-Hisham Al-Ansari, Sharah Shazoor Al-Zahab Fi Ma'rifatul Kalam Al-Arab, Dara Ehya Al-Turas Al-Arabi, 2001, P: 205.
19. Ibn-e-Hisham Al-Ansari, Sharah Qatar-u-Nada Wa Bal-u-Sada, Al-Maktaba Al-Asaria, 2014, P: 89.
20. Ibid, P: 137.
21. Ibid, P: 264.
22. Ibid, P: 153.
23. Ibid, P: 242.
24. Ibid, P: 130.
25. Ibid, P: 163.
26. Ibid, P: 243.
27. Ibid, P: 159.
28. Ibid, P: 343.
29. Ibid, P: 39.
30. Ibid, P: 78.
31. Ibid, P: 157.
32. Ibid, P: 141.